مجلة المثنى للعلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي الخامس(المواجهة القانونية للتطرف العنيف)
للفترة (14-15) /4/ 2025

الوقاية الدستورية من التطرف العنيف

Constitutional prevention of violent extremism

م . م غدير محسن كاظم الزيادي *

جامعة المثنى/ كلية القانون

الملخص

تتمحور الوقاية الدستورية من التطرف العنيف حول استخدام القوانين والمبادئ الدستورية لحماية المجتمع من الأيديولوجيات المتطرفة التي تؤدي إلى العنف ,يشمل ذلك ضمان حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، ودعم حرية التعبير ضمن حدود تحمي الأمن العام ,كما تتطلب الوقاية الدستورية إنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية، وتعزيز التعليم والتوعية، وضمان العدالة الاجتماعية للحد من العوامل المؤدية إلى التطرف ,بالإضافة إلى ذلك، تسهم الرقابة القضائية وآليات المساءلة في منع استغلال الدين أو الأيديولوجيا لتبرير العنف ,وتوفر هذه التدابير بيئة آمنة ومستقرة، مما يقلل من فرص انتشار الفكر المتطرف وتحوله إلى تهديد حقيقي.

الكلمات المفتاحية : الوقاية الدستورية, التطرف العنيف, المحددات, الحقوق والحريات, الآليات, المساواة.

Abstract

Constitutional prevention of violent extremism relies on laws and principles to protect society from extremist ideologies leading to violence, It ensures human rights, the rule of law, and controlled

***Email :**Ghadeer.alzaghir@mu.edu.iq

ISSN(online): 3078-8692

ISSN (print): 3078-8684

freedom of expression to maintain public security, Strong democratic institutions, education, and social justice help reduce extremism's root causes, Judicial oversight and accountability prevent the misuse of religion or ideology to justify violence, These measures create stability, limiting the spread of extremism, A balanced approach between security and rights fosters resilience against radicalization, ensuring a safe society where lawful mechanisms counter extremist threats effectively while upholding democratic values.

Keywords: Constitutional Prevention, Wild Extremism, Determinant Rights and Freedoms, Mechanisms, Equality.

المقدمة

يعد التطرف العنيف أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث يتجاوز تأثيره النطاق الأمني ليصل إلى البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للدول، فهو ظاهرة معقدة تتجذر في عوامل متشابكة، تشمل الأبعاد الفكرية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، مما يجعل مكافحته أمرًا يتطلب استراتيجيات متعددة الأبعاد، لا تقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فقط، بل تمتد إلى التدابير القانونية والدستورية التي تعزز الوقاية وتعالج الأسباب العميقة للظاهرة، في هذا السياق، يبرز الدستور كأداة قانونية عليا تضع الإطار العام للسياسات الوطنية في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن القومي وحماية الحريات العامة, فهو ليس مجرد نصوص قانونية تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع، بل هو وثيقة تعكس القيم الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وتحدد المبادئ التي تنظم الحقوق والواجبات، وهو بذلك يشكل حصنًا ضد النزعات المتطرفة من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والعدالة،

والمساواة، وسيادة القانون, ومن هنا، تبرز أهمية الوقاية الدستورية من التطرف العنيف، كإطار قانوني يُرسي دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويحدّ من البيئات المنتجة للفكر المتطرف عبر تعزيز المشاركة السياسية، واحترام الحريات، وضمان العدالة الاجتماعية, ومع ذلك، يواجه تطبيق الوقاية الدستورية من التطرف العنيف تحديات متعددة، أبرزها تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي وحماية الحقوق الدستورية، إذ أن بعض الدول قد تلجأ إلى تشريعات وإجراءات أمنية تُقيّد الحريات باسم مكافحة التطرف، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يولّد الشعور بالظلم والتهميش بيئات خصبة لتنامي الفكر المتطرف, لذا، فإنّ البحث في الآليات الدستورية للوقاية من التطرف العنيف يتطلب مقاربة دقيقة تستند إلى ضمان عدم انتهاك الحقوق والحريات الأساسية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، مع تعزيز دور المؤسسات الدستورية في صياغة وتنفيذ سياسات وقائية فعالة.

أهمية البحث : يعد البحث في الوقاية الدستورية من التطرف العنيف ضرورة ملحة في ظل التحولات الراهنة على مستوى الخطاب السياسي والديني والاجتماعي، فتبرز أهمية الوقاية الدستورية في كونها تؤدي دور الإرشاد القانوني الواجب الاتباع، والذي يتماشى مع التحولات المجتمعة والفكرية، حيث تكمن أهمية الوقاية الدستورية في كونها إطار قانوني يرسي دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي ويحد من البيئات المنتجة للفكر المتطرف عبر تعزيز المشاركة السياسية واحترام الحقوق والحريات وضمان العدالة الاجتماعية.

إشكالية البحث : تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي : إلى أي مدى يمكن للدستور أن يكون أداة فعالة في الوقاية من التطرف العنيف، دون الإضرار بالحقوق والحريات الأساسية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة البحثية، منها :

- كيف تساهم المبادئ الدستورية في الحد من التطرف العنيف؟
- ما هي الآليات الدستورية التي يمكن أن تساهم في الوقاية الفعالة من هذه الظاهرة؟
- ما مدى تأثير التشريعات المرتبطة بالتطرف العنيف في الوقاية والحد منه ؟

هدف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي للدستور في ترسيخ سياسات وقائية مستدامة لمكافحة التطرف العنيف، من خلال تحليل الأطر الدستورية التي تحصن المجتمعات من الفكر المتطرف، واستعراض السبل التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين الأمن القومي وضمان الحقوق والحريات, كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية الوقاية الدستورية، بما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا، قائمة على مبادئ المواطنة، والتسامح، وسيادة القانون.

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي لدراسة النصوص الدستورية والتشريعات ذات الصلة ووصفها، فضلًا عن رصد تأثير الدستور على البيئة القانونية والمؤسسية لمكافحة الظاهرة.

خطة البحث : لغرض بيان ومعرفة المعنى الذي ينطوي عليه مصطلح الوقاية الدستورية من التطرف العنيف سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين, المبحث الأول بعنوان ماهية التطرف العنيف للتعرف على هذا المصطلح وبيان صوره وأسبابه في مطلبين, إما المبحث الثاني فيكون بعنوان الآليات الوقائية من التطرف العنيف والتي ستتوزع إلى آليات وقائية مباشرة وأخرى غير مباشرة في مطلبين وسيتضمن كل مطلب عدة فروع للإحاطة بالموضوع بشكل مناسب وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول

ماهية التطرف العنيف

يعد التطرف العنيف من الظواهر المعقدة التي تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، إذ يرتبط باعتناق أفكار متشددة تدفع الأفراد أو الجماعات إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية او الاجتماعية أو الفكرية، وقد زاد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة نظرًا لتأثيرها العميق على النظم الأمنية والسياسية في الدولة والمجتمع، لذلك سيتم في هذا المبحث بيان مفهوم التطرف العنيف من خلال تعريفه وبيان ماهية الأشكال التي يتخذها، فضلًا عن بيان المحددات الأيديولوجية التي يظهر بها التطرف العنيف والأسباب التي تؤدي إلى انتشاره في المجتمع، وفي مطلبين وعلى النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم التطرف العنيف

بغية التعرف على ظاهرة التطرف والإحاطة بها, بشكل يضمن إيجاد وتحديد آلية الوقاية الدستورية لمواجهتها، ينبغي ان نبين ونوضح مفهوم التطرف العنيف, وما هي الصور التي قد يظهر عليها ويؤثر فيها على المجتمعات، ولبيان ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين : نوضح في الفرع الأول تعريف التطرف العنيف ونبين في الفرع الثاني صور التطرف العنيف، وعلى النحو الآتي :

الفرع الأول

تعريف الوقاية من التطرف العنيف

وردت تعريفات كثيرة لمصطلح التطرف تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين واعتقادهم حول فكرة التطرف، ويختلف هذا التعريف أيضًا من حيث الناحية التي يعرف منها فقد يتم تعريفه بشكل عام أو من منظور سياسي أو يتم ربطه بالدين ليعرف بالتطرف الديني، وتعريف التطرف اصطلاحًا بشكل عام يختلف كثيرًا عن تعريفه اللغوي[1]، فيعرف اصطلاحًا بأنه "الغلو والزيادة في الشيء دون حاجة أو ضرورة وهو الابتعاد عن القصد والعدل"[2]، ويُعرف أيضًا بأنه " أتخاذ الفرد موقفًا يتسم بالتشدد والخروج عن الاعتدال والبعد عن

[1] - فيُعرف التطرف لغةً بأنه " تجاوز حدود الاعتدال " ديمة عبدالله أحمد, سعاد أبراهيم عباس, مفهوم التطرف : الأسباب والنتائج, المجلة السياسية الدولية, العدد 61, 2024, ص133 .

[2] - نادى محمود حسن, التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته (دراسة من منظور الكتاب والسُنة) مجلة أبحاث ووقائع , المؤتمر السابع والعشرين, 2022, ص 6 .

المألوف وتجاوز المعايير الفكرية والسلوكية والقيم الأخلاقية التي حددها وارتضاها أفراد المجتمع"[3]، إما من المنظور السياسي فيُعرف التطرف بأنه" موقف سياسي يرفض معتنقوه أي فرصة للحوار كما يرفضون أي تلميح حول وجود قصور أو خطأ في فهمهم ويذهبون في ذلك إلى أبعد حد ممكن"[4]، إما التطرف من الناحية الدينية فيُعرف بأنه" أتخاذ فرد أو جماعة موقفًا متشددًا يتسم بالقطيعة في استجابته للموضوعات، وفيما يقوم به من ممارسات ذات طابع ديني"، وتختلف كما سبق بيانه تعريفات التطرف العنيف وحسب الجهة أو الشكل الذي يتم ربطه به أو يظهر عليه فقد يكون تطرف سياسي أو ديني أو فكري أو ايديولوجي أو حتى تطرف ثقافي واقتصادي، وقد أرتبط مصطلح التطرف بمصطلح أخر فشكل" التطرف العنيف" وهو أخطر أشكال التطرف ومظاهره ويؤدي وجوده في المجتمع والدولة إلى زعزعة أو انعدام الأمن في المجتمعات والمساس بسلامة الأفراد وحرياتهم الفكرية، ويعرف التطرف العنيف حسب رأي أحد الباحثين بأنه "ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف محدد وهو ليس بالأمر الجديد ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها أو على نظام عقائدي معين، وعليه فالتطرف العنيف هو ما يصاحب التطرف من

[3] - عالية بن أحمد بن مسفر الغامدي, التطرف الديني المعاصر (تعريفه, أسبابه, مظاهره ومناهج علاجه), مجلة كلية الدراسات الاسلامية, العدد التاسع والثلاثين, الاصدار الأول, الجزء الأول, 2021, ص 352.

[4] - سرحد أحمد سليم, إشكالية تبرير التطرف في العصر الحديث بآيات قرآنية (دراسة تحليلية مقارنة), رسالة ماجستير, كلية العلوم الاسلامية, جامعة السليمانية, 2021, ص 17 .

ISSN(online): 3078-8692
ISSN (print): 3078-8684

ارتكاب للعنف"[5]، ويعرف أيضًا بأنه " "ظاهرة تهدف إلى النهوض بأجندة إيديولوجية تفردية من خلال الدعوة إلى أعمال العنف أو ارتكابها أو دعمها، والتي تستند عادةً إلى التفوق العنصري أو الديني أو العرقي أو معارضة المبادئ الديمقراطية، وإنها ليست خاصة بأي دين أو عرق أو أيديولوجية أو جامعة"[6], وبناءًا على ما تقدم يمكن تعريف التطرف العنيف بأنه " ظاهرة التعصب الديني والسياسي أو الفكري لفرد أو مجموعة من الأفراد في محاولة لفرض توجهاتهم وأفكارهم باستخدام وسائل العنف التي تمس بأمن المجتمع والدولة وتزعزع استقراره"، ويمكن تعريفه أيضًا بأنه تبني أفكار متشددة تدعوا إلى العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعيه أو فكرية.

إما مصطلح الوقاية الدستورية فلم نجد له تعريف في مؤلفات الفقهاء والباحثين كونه مصطلح جديد وغير مستخدم لدى الباحثين, ولكن عبر قراءة العديد من المؤلفات لباحثين مختلفين اتضح ان مصطلح الوقاية الدستورية يقترب في معناه من الضمانات الدستورية والحماية الدستورية على اعتبار أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها والمتمثلة في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم, وبناءًا على ما تقدم يمكننا اعطاء تعريف للوقاية الدستورية والقول بأنها مجموعة من الضمانات والآليات التي يوفرها الدستور لحماية النظام الديمقراطي ومنع أي تجاوزات قد تؤدي إلى التطرف أو انتهاك الحقوق الأساسية, وعلى أساس ذلك يمكن تعريف مصطلح الوقاية الدستورية من

[5] - مروة أبراهيم محمد, خالد حمدي سليم, دور الأمم المتحدة في التصدي للتطرف العنيف (مواجهة التطرف في ظل الازمات العالمية الراهنة), مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المؤتمر العلمي الرابع عشر, العدد 7, 2024, ص 51 .

[6] - مارسين الشمري, دور المؤسسات الدينية في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف في العراق, المنظمة الدولية للهجرة في العراق, بغداد, 2023, ص9 .

التطرف العنيف بأنها مجموعة التدابير والضمانات التي ينص عليها الدستور بهدف منع نشوء أو انتشار الفكر المتطرف العنيف داخل المجتمع, من خلال تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها وضمان العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية .

الفرع الثاني

صور التطرف العنيف

تتنوع وتختلف صور التطرف العنيف بين السياسية ودينية وأخرى اجتماعية, وأحيانا قد يتجسد في صورة أعمال إرهابية أو جرائم ترتكب بدافع الكراهية والتحيز لمبدأ أو فكرة ما ضد الأفراد أو المؤسسات، وسيتم في هذا الفرع بيان هذه الأشكال على النحو الآتي :

أولا - التطرف السياسي : قد يتخذ التطرف شكلًا سياسيًا يكون في صورة أتخاذ رأي أو فكر سياسي متعنت ومتشدد الغرض منه فرض الأفكار والرؤى السياسية على السلطة الحاكمة، فيعرف البعض التطرف السياسي بأنه " تمسك الفرد والجماعة السياسية بأفكار معينة أو تبني اتجاه سياسي لحزب معين إلى حد رفض الحوار مع جهات سياسية أخرى"[7]، وغالبًا ما يظهر هذا التطرف لدى الأحزاب السياسية المعارضة التي تتخذ مواقف متشددة تجاه الحكومة وتحاول فرض آرائها عليها، بشكل يجعل معتنقيها يشعرون بأن اتجاههم وتطلعاتهم وأهدافهم السياسية هي الصحيحة وأي موقف يتخذ ضدها أو تتخذه السلطة الحاكمة ويكون غير متوافق مع آرائها، يكون محل النقد الشديد

[7] - مروة أبراهيم محمد, خالد حمدي سليم, دور الأمم المتحدة في التصدي للتطرف العنيف (مواجهة التطرف في ظل الازمات العالمية الراهنة), مصدر سابق, ص 603 .

والمعارضة المتعصبة، ولعل أحزاب المعارضة في الدول الأوروبية أقرب مثال على ذلك[8].

إلا إن التطرف قد لا يكون لدى الأحزاب المعارضة فقط، فقد يكون من قبل الحزب الحاكم ذاته خصوصًا في الدول ذات نظام الحزب الواحد والتي لا تسمح بوجود أو تعدد الأحزاب السياسية والتجمعات أو التوجهات المعارضة لها ولا تسمح بأيديولوجية مغايرة لنظامها الحاكم، وايضا ترفض كل محاولات للتغيير والتجديد في الحكم أو فتح مجال لانضمام أحزاب جديدة للحكم، فقد يتطور هذا الرفض والتعنت والتمسك بالحزب إلى درجة استخدام العنف من قبل حزب الحاكم في الدول ذات نظام الحزب الواحد أو لدى الأحزاب المعارضة المتشددة في الدول التي تأخذ بالتعددية الحزبية مثل قتل أفراد الأحزاب ذوي الأفكار السياسية المغايرة أو حرف مقراتهم أو اتهامهم بتهم كيدية وزجهم في السجون، أو تقليص نشاطاتهم من خلال حرمانهم من الموارد المالية الداعمة له، وقد يصل الأمر إلى نفيهم الى خارج البلاد وهذه الاشكال المتعددة في العنف تتخذ في حالة كون الأحزاب أو الحزب السياسي في أعلى درجات التعنت والتعصب والغلو في التمسك بالأفكار[9].

ثانيًا- التطرف الاجتماعي : يعرف التطرف الاجتماعي بأنه "استجابة في الشخصية تعبر عن الرفض والاستياء تجاه ما هو قائم بالفعل في المجتمع وتعكس مجموعة من الخصائص المميزة للشخصية المتطرفة مثل السيطرة

[8] - حافظ علوان حمادي الدليمي, المعارضة السياسية – دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها, المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية, المجلد (2), العدد (1), 2018, ص176 .
[9] - سعيد عدنان تيتان, التطور وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في قلقيلية, رسالة ماجستير, جامعة القدس المفتوحة, 2017, ص 28 .

وضعف الأنا وتدفع بالشخصية إلى أساليب متطرفة في السلوك كالتعصب والتصلب والجمود الفكري والنفور"[10]، استنادًا إلى هذا التعريف يتضح ان التطرف الاجتماعي يتمثل في أتخاذ سلوك معادي للمجتمع وعاداته وتقاليده من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد تكون لهم افكارهم عقائدهم وعاداتهم التي تتعارض مع ما هو سائد في المجتمع، فيحاول هذا الفرد أو هذه الجماعة السيطرة على المجتمع من خلال فرض افكارهم وتطلعاتهم وإبداء السلوك العنيف والخشن في التعامل مع أي شخص أو جهة تعارض هذه التطلعات، أي إن التطرف الاجتماعي قد يتطور ليتخذ سلوك معادي للمجتمع ومكوناته وعاداته من قبل الفرد فيكون في صوره جرائم ترتكب بحق أفراد المجتمع من قبل شخص أو مجموعة من الاشخاص يعانون من السايكوباتية الاجتماعية أو الاعتلال الاجتماعي نتيجة العزلة أو الابتعاد عن المجتمع؛ وقد يكون سبب هذا التطرف يرجع إلى أمراض نفسية نتيجة للتعرض للضغوط التي تؤثر على سلوك الفرد وأفكاره وتدفعه إلى أتخاذ موقف معادي تجاه المجتمع أو فئة معينة منه[11].

ثالثًا - التطرف الديني : يعد التطرف الديني من أكثر أنواع التطرف خطرًا وأكثرها انتشارًا في مختلف دول العالم, وينشأ هذا التطرف ويرتبط بالعنف لأسباب عديدة منها التشدد في أطلاق الأحكام على الأخرين وتكفيرهم، بالإضافة إلى العنصرية الدينية، فضلًا عن الغلو في الدين والمعتقد ومحاولة

[10] - سعد محمد حسن, تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام 2014, مجلة أبن خلدون للدراسات والأبحاث, العدد السابع, المجلد الثاني, 2022, ص 643 .

[11] - عالية بن أحمد بن مسفر الغامدي, التطرف الديني المعاصر (تعريفه, أسبابه, مظاهره ومناهج علاجه), مصدر سابق, ص 365 .

فرضه على الأخرين، ويعد هذا النوع من التطرف هو الأكثر انتشارًا عبر التاريخ وهو لا يقتصر على دين أو مذهب معين فقد انخرطت فيه جميع الأديان السماوية والأرضية وعانت منه المجتمعات كافة عبر مر التاريخ؛ ويرتبط التطرف الديني بالإرهاب ويبلغ ذروته عندما يقوم الشخص أو المجموعة الدينية المتطرفة باستباحة دماء الأخرين وإهدار حياتهم فيتحول المتطرفون من مجرد مجموعات متعصبة دينية إلى منظمات إرهابية تقتل وتنكل بالأفراد حسب رغبتها وقوانينها الهوجاء بغيت إشاعة أفكارها المتطرفة في محاولات لفرضها على الناس، ويعد تنظيم داعش الإرهابي أقوى مثال على ذلك التعصب والتطرف الديني الدموي, بالإضافة إلى هذه الأشكال من التطرف توجد أنواع أخرى لا تقل خطرًا عما تقدم ذكره، وتتمثل في التطرف الثقافي والاقتصادي والفكري والتي يتخذ كل منها وسيلة قد ترتبط بالعنف المستهدف تحقيق أهدافهم ونشر أفكارهم المغلوطة [12].

المطلب الثاني

المحددات الأيديولوجية للتطرف العنيف

تؤدي المحددات الأيديولوجية دورًا اساسيًا في بناء المعتقدات المتطرفة وتحفيز الأفراد أو الجماعات على تبني العنف كوسيلة لتحقيق غاياتهم، وتوفر الايديولوجية المتطرفة والمتمثلة برفض القيم الديمقراطية والتعددية الفكرية والتي تؤدي بدورها إلى تعزيز خطاب الكراهية والعداء للمجتمع إطارًا فكريًا

[12]- ديمة عبدالله أحمد, سعاد أبراهيم عباس, مفهوم التطرف : الأسباب والنتائج, مصدر سابق, ص 134 .

يبرر العنف سواء كان بدوافع دينية أو سياسية أو اجتماعية, وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب في فرعين وكما يأتي :

الفرع الأول

رفض القيم الديمقراطية والتعددية الفكرية

يعد رفض القيم الديمقراطية والتعددية الفكرية الذي تنتهجه الجماعات المتطرفة إحدى أهم المحددات الأيديولوجية للتطرف العنيف وأحد الأسباب المؤدية إلى انتشاره، ويأتي رفض القيم الديمقراطية ورفض حركات التغيير نتيجة للتعصب في الآراء والأفكار وهو نتيجة بديهية للتصلب في الرأي والجمود في الفكر الذي يؤدي إلى تضييق الرؤية في مختلف المسائل والقضايا ويجعلها ضيقة تقتصر على رؤية آرائه بأنها صحيحة ولا تحتمل وجود خطأ، ويعادي كل من يعارضها أو يتخذ موقفًا أو رأيًا مغايرًا لها، ويأتي رفض التعددية الفكرية نتيجة للتعصب المتزمت في إصدار الأحكام المسبقة على الأخرين دون وجود دراسة موضوعية لآرائهم واتجاهاتهم، والسبب الأقوى للتعصب والتشدد والغلو في الآراء وإبداء الكراهية والحقد تجاه معارضيها هو الطاعة العمياء والخضوع الكامل للرأي المتطرف واتباعه وتنفيذ احكامه واعتبارها مقدسة وواجبة الاتباع من قبل اتباع الحزب أو الجهة المتطرفة بغض النظر عن صحة هذه الأحكام أو بطلانها[13].

وقد يكون رفض القيم الديمقراطية احيانًا بسبب التفسير الخاطئ والمتشدد للنصوص الدينية في حالة التطرف الديني لشرعنة العنف، فيختلف تفسير

[13] - صلاح حسن أحمد, التطرف والعنف (دراسة تحليلية نقدية), مصدر سابق, ص 140 – 141.

الأحكام الدينية بسبب تعدد الفقهاء وتعدد أفكارهم اختلافًا كبيرًا يؤدي في بعض الأحيان إلى جعله فرصه للمتعصبين والمتشددين لتفسير هذه الأحكام بما يتناسب مع رؤيتهم وتعصبهم ويتخذون منها اساسًا واهيًا لشرعنة تصرفاتهم وفتاواهم المحفوفة بالتهديدات واستباحة دماء المذاهب والأديان الأخرى، وهو ما يؤدي إلى التطرف في الأفكار ويعطي لبعض الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم "متدينين" الحق في إصدار الفتوى واعتبار منهجهم هو الأصلح دون المناهج الأخرى[14]. وكل ما تقدم ذكره من تعصب وتزمت وتشدد في الرأي ورفض الآراء الأخرى يؤدي إلى الاعتداء على الأمن الفكري[15] للفرد في اعتناق المذاهب والمعتقدات والأفكار التي تتناسب مع مبادئه ويقيد ممارسة حقوق الأفراد لحرياتهم الفكرية نتيجة للتطرف الفكري المقترن بالعنف الذي تتخذه بعض الجهات لفرض آرائها ورفض الافكار المتطورة والتي تخالف فكرها المتطرف المقرون بالعنف، ولا يقتصر رفض التعددية الفكرية والقيم الديمقراطية والإنسانية على التطرف الديني وإنما يمتد ليشمل التطرف السياسي والاجتماعي والتطرف الثقافي أو ما يعرف بأنه" انتهاك للقيم الاجتماعية والتمرد عليها وأن هؤلاء المتطرفين يتسمون بأسلوبهم المغلق في

[14] - نادى محمود حسن, التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته (دراسة من منضور الكتاب والسُنة), مصدر سابق, ص 11 .

[15] - يُعرف الأمن الفكري بأنه "نشاط الدولة والمجتمع وتدابيرهما للاطمئنان على سلامة فكر الأفراد والجماعات، وتأمينه من الانحراف المؤدي إلى الغلو والتطرف، وتجنيبه الخروج عن جادة الصواب والتزامه بالوسطية والاعتدال في التعاطي مع الأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، والتصور السليم للواقع وتحصين الهوية الوطنية من الانحراف في مواجهة التيارات الثقافية والفكرية الوافدة والاجنبية لغرض حفظ النظام العام وتحقيق استقرار يراعي الواقع والمصالح الحقيقية للدولة والمجتمع" بوداود محمد، بلعباس فاروق، الأمن الفكري العربي (مقوماته ابعاده ومحدداته) مجلة السياسة العالمية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2023، ص 68.

التفكير، وعادة ما يكون تمردهم بهدف إحداث تغيير في المجتمع ، متخذين في ذلك ما يرونه من وسائل تصل أحيانًا إلى العدوان والعنف "[16], تجدر الإشارة إلى أن التطرف الديني والسياسي من أكثر أشكال التطرف التي تؤدي إلى محاربة القيم الديمقراطية ورفض التعددية الفكرية .

الفرع الثاني

تعزيز خطاب الكراهية والعداء للمجتمعات

يُعرف خطاب الكراهية بأنه "أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على اساس الهوية وبعبارة أخرى على أساس الدين أو الانتماء الاثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو احد العوامل الأخرى المحددة للهوية"[17]، يعد خطاب الكراهية المرافق والمشجع على العداء للمجتمعات والأفراد أحد المحددات الأيديولوجية التي تسهم بشكل كبير في خلق ظاهرة التطرف، إذ تؤدي الكراهية والحقد والتحريض المرافق للخطابات الدينية والسياسية والفكرية إلى تهديد القيم الديمقراطية والإخلال بالاستقرار السياسي الاجتماعي والامن القومي للدولة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم هذا الكراهية المصاحبة للتحريض على الجماعات أو الأفراد الآخرين أو معادات المجتمع بشكل ممنهج ومتطرف، فتؤدي مشاعر التعصب المحفزة

---

[16] - ديمة عبدالله أحمد, سعاد أبراهيم عباس, مصدر سابق, ص 134 .

[17] - استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية, 2019, ص 2, تقرير منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الإلكتروني https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Action_plan_on_hate_speech_AR.pdf, تاريخ الزيارة (5 \ 3 \ 2025) .

للعداوة وارتكاب العنف بدافع الكره والعداء للمجتمع والدولة إلى تفاقم ظاهرة التطرف لتسلك مسلكًا عنيفًا يتسم باستخدام السلاح للتهديد أو الاذلال أو السيطرة على المجتمع والذي قد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية بين الطوائف أو الأحزاب أو الجهات المتطرفة، أو بين الجماعات المتطرفة وبين الدولة والذي بدوره يؤثر على أمن المجتمع واستقراره ويهدد حقوق الأفراد وحرياتهم ويقيد من ممارستهم لها، وقد يكون هذا التطرف موجه إلى أقليات أو فئات ذات أعداد محددة بدافع التهميش والإهانة وقد يتطور ليصل إلى القتل أو التهجير وهو ما يرتبط بالعنف وممارساته[18].

المبحث الثاني

الآليات الدستورية الوقائية من التطرف العنيف

تمثل الآليات الدستورية الوقائية جزءً أساسيًا من استراتيجيات الدولة في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة التي تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي والمرتبطة بالتطرف العنيف، إذ تتسم ظاهرة التطرف العنيف بتبني أفكار متطرفة ومغلوطة تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق غاياتها وأهدافها، حيث تمثل تهديد كبير ليس على الأمن الوطني للدولة فقط بل تشمل أيضًا تهديد المجتمع المدني والنظام الديمقراطي، ومن هنا تبرز أهمية تطوير آليات دستورية وقانونية فعالة لمكافحة هذا التهديد, وللإحاطة بهذه الآليات الدستورية واستخدامها كنظام قانوني وقائي من التطرف عنيف سيتم تقسيم هذا المبحث

[18] - بشير ناظر محمد, نور فخر الدين برهان الدين, خطاب الكراهية وتحديات الأمن الإنساني (الأسباب, المخاطر, سبل المواجهة), مجلة آداب المستنصرية, المجلد 47, العدد 103, ص 2023 .

إلى مطلبين، نخصص المطلب الأول لبيان الآليات الدستورية المباشرة للوقاية من التطرف العنيف، والمطلب الثاني سيكون بعنوان الآليات غير المباشرة لمكافحة التطرف العنيف وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول

الآليات الدستورية المباشرة للوقاية من التطرف العنيف

تكمن أهمية الآليات الدستورية المباشرة في قدرتها على مواجهة التطرف العنيف من خلال أدوات قانونية وسياسات واضحة يتم تطبيقها بشكل متكامل يضمن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وتتمثل هذه الأدوات بالآليات التشريعية والآليات التنفيذية فضلًا عن الآليات القضائية، إذ تتكامل هذه الآليات مع بعضها لتكوين نظام دستوري وقائي فعال ضد التطرف العنيف، وسيتم استعراض هذه الآليات الثلاث في هذا المطلب في ثلاثة فروع وعلى النحو التالي :

الفرع الأول

الآليات التشريعية

تؤدي النصوص الدستورية والقوانين دورًا أساسيًا في مكافحة التطرف العنيف, إذ يعد التأسيس الدستوري لمناهضة التطرف والسماح للسلطة التشريعية بسن قوانين تجرم هذا التطرف من المبادئ الدستورية الوقائية المانعة له، فقد نص الدستور العراقي لعام 2005 على حظر كافة إشكال التمييز العنصري والتطهير الطائفي والتكفير, إذ جاء فيه " اولا:- يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي، او

يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت اي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون. ثانيا:- تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقرا او ممرًا او ساحة لنشاطه"[19], فتعد هذه المادة الأساس الدستوري للتشريعات التي صدرت وجرمت الأعمال الإرهابية والمتطرفة, وايضَا كل الأعمال والتجمعات التي تؤدي إلى تشجيع الفكر السياسي المتطرف لحزب البعث التابع للنظام السابق، وكل ما ينص الدستور على حظره وتجريمه ويُجرم بموجب قانون يعد ارتكابه جريمة يعاقب عليها القانون، انطلاقًا من مبدأ السمو الدستوري على كافة القوانين، وصدارته عليها والزامية مطابقة القوانين كافة للنصوص الدستورية وعدم معارضته[20]، إي إن أي قانون يصدر ليروج لفكرة أو لتطرف معين أو حزب أو نظام سياسي معين على حساب بقية الأنظمة أو الأحزاب السياسية يكون مآله إلى الزوال ومصيره الإلغاء ويكون محلًا للطعن بعدم دستوريته؛ وبناءًا على التجريم الدستوري للتطرف الفكري والعنصري والطائفي الإرهابي الوارد في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 وأيضًا حمايةً للأمن الفكري المنصوص عليه في الدستور النافذ، أصدرت السلطة التشريعية في العراق والمتمثلة بمجلس النواب العراقي قوانين عدة تجرم وتعاقب على كافة أشكال التطرف، ومنها قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية رقم (32) لسنة 2016

[19] - ينظر نص المادة (7) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 .
[20] - أحمد عبد الفتاح طه القصاص, التجريم الدستوري (دراسة تحليلية مقارنة), دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2020, ص 26 .

الذي ورد فيه تعريف العنصرية والتكفير والإرهاب والتطهير الطائفي وبيان أشكال أو طرق ممارستها[21]، وعاقب هذا القانون أي شخص أو مجموعة تقوم بأي شكل من أشكال التطرف المنصوص عليه في القانون بعقوبات تصل إلى السجن المؤبد في حال توافر ظروف معينة فيها[22]، ولأهمية هذه الجرائم وخطورتها على السلم المجتمعي، خصص القانون المذكور محكمة خاصة (من ضمن تشكيلات المحاكم الخاصة بالنضر الجنايات والجنح والمشكلة بموجب أمر قضائي صادر من مجلس القضاء الأعلى) للنظر في القضايا المتعلقة بالتطرف أو التمييز العنصري والتكفير والإرهاب[23]، ونص أيضًا قانون مكافحة الإرهاب على الجرائم أو الأفعال التي تندرج تحت مفهوم الأعمال الإرهابية وتخل بأمن الدولة وتؤدي إلى الاعتداء على حقوق الأفراد، وبين الجهة المختصة بالقبض على الإرهابيين والتحقيق معهم، وأيضًا من أهداف قانون جهاز مكافحة الإرهاب القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله[24]، وتضمن أيضًا قانون العقوبات العراقي النافذ رقم (111) لسنة 1969 نصًا خاصًا بتجريم كافه أشكال الترويج للأنظمة السياسية المتطرفة باستعمال القوة أو الإرهاب أو أي وسائل أخرى، كما جرم خطاب الكراهية أو التحريض عليه، وعاقب عليها بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنوات أو الحبس[25], بالإضافة إلى

[21] - ينظر نص المادة (1) من قانون قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية رقم (32) لسنة 2016 .
[22] - ينظر نص المادة (8) من قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية رقم (32) لسنة 2016 .
[23] - ينظر نص المادة (7 \ سابعًا) من قانون قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية رقم (32) لسنة 2016 .
[24] - ينظر نصوص مواد قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (31) لسنة 2016 .
[25] - ينظر نص المادة (200) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 النافذ .

ISSN(online): 3078-8692
ISSN (print): 3078-8684

هذه القوانين نص قانون مكافحة الإرهاب النافذ على تحديد الأفعال التي تدخل في نطاق الأعمال الإرهابية وتعددت هذه الأفعال لتشمل أعمال تندرج ضمن الأفعال المتطرفة المرتبطة بالعنف وتتمثل في كافة الأفعال التي ترتكب بغية الأخلال بالوضع الأمني أو المساس بالأمن والاستقرار أو الوحدة الوطنية, فضلًا عن الأعمال التي تؤجج النعرة الطائفية أو تؤدي إلى حرب أهلية, وعاقب المشرع العراقي هذه الأفعال الخطرة بعقوبات تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد نضرًا لخطورتها الكبيرة على السلم والأمن المجتمعي[26]. ولم يكتف المشرع بتجريم الأفعال العنيفة بل تعدا ذلك إلى تجريم أي تمويل مادي يؤسس لهذه الجرائم أو يدعمها ماديًا أو يروج لها, وجرم كافة التمويلات المادية للأعمال الإرهابية أو أي عمل يؤدي إلى المساس بأمن الدولة والمواطنين [27].

وبناءًا على ما تقدم يعد التأسيس الدستوري لحظر التطرف بكافه أشكاله ضمانة وقائية فعالة تؤدي إلى تجنب الدولة المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف، من خلال إعطاء السلطة التشريعية المختصة الحق بتشريع القوانين لتجريمه وتحديد أشكاله والعقوبات المخصصة لكل فعل من الأفعال المرتبطة به أو التحريض عليه؛ فوجود هذه القوانين وتحديد العقوبات مسبقًا يعتبر رادعًا ومانع لارتكاب أي جريمة ويقلل من ارتكابها أو الاشتراك في اي فعل من أفعال التطرف خوفًا من وقع العقوبة المرتبطة بارتكاب الفعل، وهو ما يعد

[26] - ينضر نصوص المواد (1 \ 2 \ 3 \ 4) من قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 النافذ .
[27] - ينضر نصوص المواد (1 \ 2) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 .

اسلوبًا مباشرًا لردع التطرف والوقاية منه, خيرًا من أن يكون اسلوبًا غير مباشر وعلاجي يأتي بعد وقوع الفعل المتطرف واعتداءه على حقوق الأفراد وزعزعة الأمن المجتمعي، بالإضافة إلى ذلك وللمحافظة على النصوص التشريعية كدرع وقائي ضد الأعمال المتطرفة ينبغي أن يتم تحديث هذه النصوص بما يضمن إضافة الأفعال التي يعد ارتكابها نوع من أنواع التطرف المتطور وغير المنظم في التشريعات السابقة نضرًا للتطور المتسارع في الجرائم والأفعال المتطرفة باستخدام أساليب جديدة ذات تأثير أقوى على الأفراد والجماعات.

الفرع الثاني

الآليات الوقائية للسلطة التنفيذية

ينطوي التطرف العنيف بمختلف أشكاله بمخاطر جمة تعصف بالدولة وتخل باستقرارها وتؤدي إلى تقويض أساسها، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى نشر الفوضى وعدم الالتزام بالقوانين السائدة، لذلك تتجه السلطة التنفيذية إلى استخدام سلطاتها الممنوحة لها بموجب الدستور والقوانين للوقاية من ظاهرة التطرف العنيف, وهي سلطات الضبط الإداري والذي يعرف بأنه "مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطة الإدارية بهدف حماية النظام العام والمحافظة عليه"[28]، وتظهر سلطات الضبط الإداري في سياق مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه في أتخاذ التدابير الاستباقية التي تحد من انتشار الفكر المتطرف وتحول دون تجنيد الأفراد أو تنفيذ أعمال عنف تهدد المجتمع؛

[28] ـ ماهر صالح علاوي الجبوري, الوسيط في القانون الإداري, دار الكتاب القانوني, 2013, ص 149 .

وتتمثل هذه الإجراءات في مراقبة الأنشطة الدعائية التي تروج للفكر المتطرف وأغلاق المنصات الإلكترونية التي تبث افكارًا متشددة، فضلًا عن ضبط الخطابات الدينية لضمان عدم استغلالها في نشر الكراهية والأفكار الخاطئة، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على التمويلات المشبوهة التي قد تدعم الجماعات المتطرفة بأساليب متطورة تتوافق مع الأساليب المبتكرة في ارتكاب جرائم تمويل الإرهاب، ومن هذا المنطلق تعد سلطات الضبط الإداري أداة أساسية في الوقاية من التطرف العنيف، حيث تعمل وفق نهج وقائي يهدف إلى تفادي وقوع التهديدات الأمنية قبل تحولها إلى أعمال إجرامية، ويعزز استقرار المجتمع ويحافظ على الأمن القومي، وتمتلك السلطة التنفيذية المتمثلة بالسلطات الإدارية المركزية أو المحلية سلطات ضبط واسعة وغير مقيدة في الحالات الاستثنائية أو الظروف التي تتطلب اتخاذ تدابير مشددة بشكل يجعل التدابير العادية غير ذات نفع في مواجهة هذه الظروف، ففي حالة وجود تهديدات بوقوع تطرف يؤدي إلى العنف تتوسع سلطات الضبط الإداري لتشمل تقييد ممارسات الأفراد لحرياتهم بشكل يمنع أو يؤدي إلى تجنب التطرف المصاحب للعنف اذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك :ان تقوم السلطة بفرض حظر للتجوال لمدة معينة أو منع اقامة شعائر أو ممارسات في مناطق محددة تجنبًا لوقوع الشغب أو اثارة الفتنة، إلا إن ذلك لا يعطي للسلطات الحق في تحقيق الأمن والاستقرار على حساب حقوق الأفراد وحرياتهم وتقيدها بطريقة تؤدي إلى المساس بها أو الحرمان منها أي عدم الافراط في استعمال هذه السلطات على الفرد باسم الجماعة[29].

[29] - بن بريح ياسين, التنظيم القانوني لآليات الضبط الإداري, مجلة البحوث والدراسات

الفرع الثالث

آليات السلطة القضائية في الوقاية من التطرف العنيف

تؤدي السلطات القضائية دورًا محوريًا في مكافحة التطرف العنيف من خلال تطبيق القانون بعدالة وفاعلية تعزز سيادة القانون لمنع انتشار الفكر المتطرف والأنشطة المرتبطة به؛ وهو ما يعزز الأمن القضائي الذي يعد من أهم المظاهر العملية لتجسيد مبدأ سيادة القانون في الدولة الدستورية, إذ يعبر عن شعور الأفراد والمؤسسات بالثقة في عدالة النظام القضائي وقدرته على حماية الحقوق والحريات[30], وتتجلى أهمية هذا المصطلح بشكل خاص في سياق الوقاية من ظاهرة التطرف العنيف، التي غالبًا ما تجد مجالًا رحبًا في بيئات يسودها الإحساس بالظلم، وغياب العدالة، وضعف ثقة الأفراد بالمؤسسات, فكلما كانت السلطة القضائية مستقلة وفعالة، وكلما كان المواطن يشعر بأن حقوقه مصونة عبر آليات قانونية ودستورية عادلة، قلت احتمالية لجوئه إلى العنف كوسيلة للتعبير أو التغيير, ومن هناي يبرز الأمن القضائي كوسيلة دستورية محورية في محاربة التطرف العنيف، ليس فقط من خلال ردع الجريمة بوصفه أسلوبًا وقائيًا، بل من خلال بناء حصون قانونية واجتماعية قائمة على الثقة بالمنظومة القضائية وسيادة القانون, لذا فأن وجود الأمن القضائي يمنح الأفراد شعورًا بالطمأنينة بأن حقوقهم في ايدي أمينة وبالتالي يقلل من الشعور بالتهميش وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى القضاء للحصول على الحقوق والشعور بالأنصاف بدلًا من أتخاذ فكر وأسلوب

القانونية والسياسية, العدد الخامس عشر, 2019, 57.

[30] - هانم احمد محمود سالم, المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي, مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد 39, 2022, ص 2865 .

متطرف مقترن بالعنف للحصول على الحقوق من اجل القضاء على شعور التهميش والظلم [31].

وفي ختام هذا المطلب تتجلى لنا أهمية الآليات المباشرة في الوقاية من التطرف العنيف, باعتبارها وسائل استباقية تستهدف القضاء على مخاطر التطرف قبل استفحالها وانتشارها في المجتمع, وبالتالي ضرورة وجود هذه الآليات وجاهزيتها للتعامل مع كافة أشكال التطرف والقضاء عليه في طور نشأته .

المطلب الثاني

الآليات الدستورية غير المباشرة للوقاية من التطرف العنيف

تؤدي الآليات الدستورية غير المباشرة دورًا اساسيًا في الحد من نشوء بيئات حاضنة للتطرف العنيف، من خلال تعزيز سيادة القانون وضمان العدالة الاجتماعية وتمكين الأفراد سياسيًا واقتصاديًا، فضلًا عن الدور الأساسي والمهم في ضمان الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها الدستور، بالإضافة إلى بيان دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في تعزيز قيم التسامح بما يضمن حرية التعبير في إطار يحول دون خطاب الكراهية، وسيتم بيان بعض الآليات غير المباشرة في هذا المطلب وفي فرعين على النحو الآتي :

الفرع الأول

ضمان الحقوق والحريات الأساسية

[31] - هانم احمد محمود سالم, مصدر سابق, ص2867 .

يؤدي النص الدستوري على الحقوق والحريات الأساسية دورًا مهمًا في بيان مدى أهمية هذه الحقوق وارتباطها المباشر بحياة الأفراد وممارساتهم لحقوقهم، إي إن النص الدستوري على هذه الحقوق والحريات يعتبر ضامن لها من أي اعتداء أو مساس غير مشروع، على اعتباران الدستور يمثل القاعدة الشرعية والأساسية لكافة القوانين الأخرى، ومنه ينطلق حق السلطة التشريعية في سن القوانين وعلى هذا الأساس فان أي قانون تشرعه الجهة المختصة يؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم يعد باطلًا ولا تسري احكامه على أي فرد[32]، إي إن النص الدستوري على هذه الحقوق والحريات ومحاسبة ومعاقبة المساس بها أو تقييدها من دون وجه حق يعد أسلوب ضامن ووقائي من التطرف العنيف، بمعنى أن النص على الحقوق والحريات الاساسية وتوفير الحماية اللازمة لممارستها مثل حرية التعبير والتجمع السلمي تخلق مناخًا يسمح بمناقشة الأفكار المختلفة في إطار سلمي وطرح وجهات النظر دون اللجوء إلى العنف أو التطرف؛ بالإضافة إلى حرية التعبير والتجمع السلمي يؤدي تمتع المواطنين بحقوق سياسية متساوية إلى تعزيز قيم الديمقراطية وشعور الفرد بان صوته ذو قيمة مؤثرة في صنع المستقبل السياسي مما يؤدي إلى تقليل شعور التهميش والاقصاء وبالتالي يجنب الدولة والمجتمع مخاطر التطرف الناشئ بسبب التهميش؛ فضلًا على أن وجود نظام ديمقراطي يسمح بالتعبير عن التوجهات الدينية والسياسية والفكرية المختلفة يؤدي إلى الحد من انتشار الفكر المتطرف كبديل للنظام القائم، فضلًا عن الأهمية الكبيرة للتنظيم الدستوري لحرية الدين والمعتقد ودورها في تقليل التوترات الدينية والطائفية

[32] - حميد حنون خالد, مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق, دار السنهوري, بيروت, 2015, ص 148 .

وتعزيز التسامح الديني من خلال منح الأفراد الحرية في ممارسة معتقداتهم وشعائرهم الدينية دون خوف من الاضطهاد والتمييز وفي حدود القانون، مما يحد من استغلال الخطاب الديني للتحريض على العنف والتطرف في حاله تقييد الأفراد في ممارسة معتقداتهم وشعارهم[33].

أن ضمان الحقوق والحريات الأساسية والنص عليها في الدستور لا يمنع فقط التطرف العنيف بل يخلق بيئة مجتمعية أكثر استقرارًا وازدهارًا ويعزز شعور الأفراد بالمساواة والعدالة مما يقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز ثقافة التعايش السلمي, وعليه فان أي مجهودات لمكافحة التطرف العنيف يجب أن تتضمن إصلاحات دستورية وقانونية تضمن حماية هذه الحقوق، لتكون الوقاية طويلة الأمد ومستدامة.

الفرع الثاني

دور المؤسسات التعليمية والإعلامية

في الوقاية من التطرف العنيف

تؤدي المؤسسات التعليمية والإعلامية دورًا حيويًا في الوقاية من التطرف العنيف من خلال نشر الوعي وتعزيز الفكر النقدي وترسيخ قيم التسامح والتعددية الفكرية، فالتطرف لا ينشأ من فراغ بل ينمو في بيئات تفتقر إلى المعرفة النقدية وتسودها روايات أحادية الجانب تدفع الأفراد إلى العنف بسبب سوء الفهم وعدم تقريب وجهات النظر، لذلك فان التعليم والإعلام يشكلان خط الدفاع الأول ضد انتشار الأفكار المتطرفة وذلك

[33] - طه ياسين, دليل مصطلحات حقوق الإنسان الأساسية, منظمة مواطنة لحقوق الإنسان, الطبعة الأولى, 2015, ص 14 .

عبر تعزيز الفكر الواعي وكشف مخاطر التطرف وتقديم بدائل فكرية حوارية سلمية, فتؤدي المؤسسات التعليمية دورًا مهمًا في مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه من خلال التركيز في المناهج الدراسية على نبذ التطرف ومحاربته، وايضاح الآثار الأمنية والاجتماعية والنفسية التي تترتب عليه وبيان المخاطر التي ترافق ظهوره واستفحاله في المجتمع وحث الطلبة في جميع المستويات الدراسية على نبذه والابتعاد عن كل فكر أو تجمع متطرف وذلك من خلال تجريم الافعال المتطرفة في المناهج الدراسية وإقامة الدورات والنشاطات التوعوية التي تستهدف توثيق الأفعال المتطرفة وعرضها بأسلوب تحذيري منه؛ ويمكن أيضًا استعراض أمثلة واقعية على ضحايا التطرف العنيف ومخاطبة الأجيال المختلفة في المؤسسات التعليمية بلغة عمرهم وبأسلوب يؤدي إلى فهم مخاطر التطرف والعمل على تجنبها ويعزز قيم التسامح الفكري والمجتمعي[34].

إما دور الإعلام في الوقاية من التطرف ومكافحته فيكمن في تصحيح المفاهيم المغلوطة ومكافحة الدعاية المتطرفة وتعزيز ثقافة التسامح والتعددية الفكرية، فضلًا عن تعزيز الأعلام الرقمي لمحاربة التطرف على الإنترنت من خلال مراقبة المحتوى المتطرف على وسائل التواصل الاجتماعي والتي اصبحت ارضًا خصبة لنشر الدعاية المتطرفة، ويبرز دور الإعلام أيضًا في دعم برامج إعادة التأهيل ودمج الخارجين من تجارب ومنظمات متطرفة في

[34] ـ محمد عبدالله العلي, المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لمؤسسات التعليم في مواجهة الإرهاب (دولة الامارات العربية المتحدة نموذجًا), ترينذز للبحوث والاستشارات, 2020, https://trendsresearch.org, تاريخ الزيارة (12 \ 3 \ 2025) .

المجتمع مما يعزز التفكير النقدي والتعايش السلمي، ومع تطور التكنولوجية أصبح من الضروري أن تواكب وسائل الإعلام الأساليب الحديثة للتأثير على الجمهور بحيث تكون قادرة على ايصال رسائلها بطرق مبتكرة وجذابة خصوصًا لفئة الشباب الذين يشكلون الفئة الأكثر عرضه للاستقطاب والتأثر بالأعمال والأفكار المتطرفة، إلا إن الإعلام وأن كان له دور مهم في الوقاية من التطرف ونشر القيم الصحيحة والمقبولة واجتماعيًا، إلا إنه سيف ذو حدين وله جانب سلبي ذو تأثير كبير يتمثل في الإعلام المسيس أو الإعلام غير النزيه الذي ينتهج الطائفية الدينية والسياسية ويحارب التعددية الفكرية ويحاول تأجيج طوائف المجتمع وقومياته ضد بعضها أو ضد الدولة، ولعل تنظيم داعش الإرهابي أقرب مثال على ذلك إذ أتخذ من الإعلام منصة للترويج لأفكاره ومبادئه المغلوطة[35].

مما تقدم يتضح أن مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه لا يقتصر على التدابير الأمنية المباشرة فقط، بل يحتاج إلى مقاربة شاملة تضمن إصلاحات دستورية وقانونية بشكل يضمن العدالة والمساواة ويوفر بنية سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة تعزز مناعة المجتمع ضد التطرف.

[35] - هاشم حسن التميمي, دور الإعلام في مكافحة الإرهاب, مجلة العلوم السياسية, العدد 49, 2015, ص21 .

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج والمقترحات ذات أهمية في الوقاية من التطرف العنيف، تمثلت في :

النتائج :

1. يعد التطرف العنيف بمختلف أشكاله ومحدداته من الظواهر الخطرة التي تهدد الأمن المجتمعي وتقوض الاستقرار السياسي والديني للدولة, فتعد الوقاية من التطرف ضرورة ملحة في ضل التطورات المتسارعة والخطرة في ظاهرة التطرف وما يصاحبها من عنف يؤدي إلى الاعتداء على حقوق وحريات الأفراد.
2. أظهرت نتائج البحث أن الوقاية الدستورية تعد من العوامل الأساسية التي تساهم في الحد من التطرف العنيف, إذ تؤدي النصوص الدستورية دورًا مهمًا في تنظيم الحريات العامة، وتوفير آليات للحماية القانونية ضد التحريض على العنف والتطرف.
3. يمثل الدستور حجر الأساس الأول في بناء نظام وقائي من التطرف العنيف من خلال تعزيز الاستقرار المجتمعي, وحماية قيم الديمقراطية عبر النصوص الدستورية التي تضع الأسس القانونية لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وممارسة الحقوق والحريات دون تمييز, مما يقلل من دوافع الانحراف نحو الفكر المتطرف.
4. يسهم الدستور كحاجز وقائي ضد التطرف العنيف في الحد منه عبر التأكيد على مبادئ المساواة وحرية التعبير والدين والمعتقد والفكر مما

يقلل من الشعور بالتهميش والظلم، بالإضافة إلى ذلك يشكل الدستور المرجعية القانونية العليا التي تنظم الحقوق والحريات وتحد من العوامل المؤدية للتطرف.

5. لا يمكن حصر مسببات وإبعاد التطرف العنيف في جانب واحد فقط بل تشمل عوامل عدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية مما يستدعي اتباع نهج شامل في الوقاية منه.
6. أظهرت الدراسة أن المؤسسات الدستورية، مثل القضاء والهيئات التشريعية والتنفيذية، تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز السياسات الوقائية ضد التطرف، وهناك حاجة إلى تطوير آليات قانونية فعّالة يمكن من خلالها محاكمة أي انتهاكات للقوانين الدستورية المتعلقة بمنع التحريض على العنف.
7. على الرغم من أهمية التأطير الدستوري للوقاية من التطرف العنيف، إلا إنه يحتاج إلى تطبيق عملي من خلال السياسات الفعالة والبرامج التوعوية التي تقوم بها الجهات المختصة في الدولة.
8. أكدت الدراسة على أهمية تضمين برامج تعليمية وثقافية ضمن الأطر الدستورية لمكافحة التطرف العنيف، ويجب أن تكون هذه البرامج جزءًا من استراتيجيات طويلة الأمد تساهم في تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر التطرف وكيفية الوقاية منه.
9. تعد الوقاية الدستورية من التطرف العنيف جزءًا من منظومة متكاملة تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والاقتصادية مما

يتطلب تكامل الجهود بين مختلف المؤسسات لضمان مجتمع أمن ومستقر.

المقترحات :

1. تعديل النصوص الدستورية الخاصة بمكافحة التطرف لتكون أكثر توافقًا مع الصور الحديثة للتطرف العنيف، بحيث لا تقتصر على ضبط الحريات بل تتضمن آليات لتحديد ما يمكن أن يُعد تحريضًا على العنف أو التطرف.
2. مراجعة القوانين المرتبطة بالوقاية من التطرف ومكافحته بشكل دوري لضمان فاعليتها في مواجهة الأساليب الحديثة في نشر الفكر المتطرف من خلال تعديلها لمواكبة المستجدات في الممارسات المتطرفة.
3. يجب على الحكومات تبني سياسات قائمة على تعزيز العدالة الاجتماعية تقلل من احتمالية اللجوء للتطرف من خلال إدراج برامج وقائية تعد من قبل السلطات المختصة تندرج ضمن السياسات العامة لمواجهة التطرف.
4. إدخال برامج توعية شاملة في التعليم من خلال إنشاء برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعايش السلمي داخل النظام التعليمي، بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تركز هذه البرامج على ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في عقول الأجيال القادمة, بالإضافة

إلى نشر الوعي بالدستور وحقوق الأفراد بين المواطنين بشكل يسهم في بناء مجتمع واعي وأقل عرضة للأفكار المتطرفة .

5. تفعيل دور الإعلام في الوقاية من خلال استخدامها بشكل إيجابي في مكافحة التطرف، عبر توفير منصات لإشاعة الخطاب المعتدل والواقعي، ومكافحة المعلومات المضللة التي قد تشجع على التطرف.

المصادر و المراجع

الكتب :

1. أحمد عبد الفتاح طه القصاص, التجريم الدستوري (دراسة تحليلية مقارنة), دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2020 .
2. حميد حنون خالد, مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق, دار السنهوري, بيروت, 2015.
3. طه ياسين, دليل مصطلحات حقوق الإنسان الأساسية, منظمة مواطنة لحقوق الإنسان, الطبعة الأولى, 2015 .
4. ماهر صالح علاوي الجبوري, الوسيط في القانون الإداري, دار الكتاب القانوني, 2013.

رسائل الماجستير :

1. سرحد أحمد سليم, إشكالية تبرير التطرف في العصر الحديث بآيات قرآنية (دراسة تحليلية مقارنة), رسالة ماجستير, كلية العلوم الاسلامية, جامعة السليمانية, 2021 .
2. سعيد عدنان تيتان, التطور وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في قلقيلية, رسالة ماجستير, جامعة القدس المفتوحة, 2017 .

الدوريات :

1. بشير ناظر محمد, نور فخر الدين برهان الدين, خطاب الكراهية وتحديات الأمن الإنساني (الأسباب, المخاطر, سبل المواجهة), مجلة آداب المستنصرية, المجلد 47, العدد 103, 2023.
2. بن بريح ياسين, التنظيم القانوني لآليات الضبط الإداري, مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية, العدد الخامس عشر, 2019 .

3. بوداود محمد، بلعباس فاروق، الأمن الفكري العربي (مقوماته ابعاده ومحدداته) مجلة السياسة العالمية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2023 .
4. حافظ علوان حمادي الدليمي, المعارضة السياسية – دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها, المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية, المجلد (2), العدد (1), 2018 .
5. ديمة عبدالله أحمد, سعاد أبراهيم عباس, مفهوم التطرف : الأسباب والنتائج, المجلة السياسية الدولية, العدد 61, 2024 .
6. سعد محمد حسن, تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام 2014, مجلة أبن خلدون للدراسات والأبحاث, العدد السابع, المجلد الثاني, 2022 .
7. صلاح حسن أحمد, التطرف والعنف (دراسة تحليلية نقدية), مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية, العدد (26), السنة السابعة, 2015.
8. صلاح حسن أحمد, التطرف والعنف (دراسة تحليلية نقدية), مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية, العدد (26), السنة السابعة, 2015 .
9. عالية بن أحمد بن مسفر الغامدي, التطرف الديني المعاصر (تعريفه, أسبابه, مظاهره ومناهج علاجه), مجلة كلية الدراسات الاسلامية, العدد التاسع والثلاثين, الاصدار الأول, الجزء الأول, 2021 .
10. مارسين الشمري, دور المؤسسات الدينية في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف في العراق, المنظمة الدولية للهجرة في العراق, بغداد, 2023.
11. مروة أبراهيم محمد, خالد حمدي سليم, دور الأمم المتحدة في التصدي للتطرف العنيف (مواجهة التطرف في ظل الازمات العالمية الراهنة), مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المؤتمر العلمي الرابع عشر, العدد 7, 2024 .
12. نادى محمود حسن, التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته (دراسة من منظور الكتاب والسُنة) مجلة أبحاث ووقائع , المؤتمر السابع والعشرين, 2022 .
13. هاشم حسن التميمي, دور الإعلام في مكافحة الإرهاب, مجلة العلوم السياسية, العدد 49, 2015 .
14. هانم احمد محمود سالم, المقومات الدستورية لتحقيق الأمن القضائي, مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد 39, 2022.

التشريعات :

1. دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005 .
2. قانون العقوبات العراقي النافذ رقم (111) لسنة 1969 المعدل .
3. قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 .
4. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 .
5. قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (31) لسنة 2016 .

ISSN(online): 3078-8692

ISSN (print): 3078-8684

6. قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية رقم (32) لسنة 2016 .

المواقع الإلكترونية :

1. استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية, 2019, تقرير منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الإلكتروني https://www.un.org , تاريخ الزيارة (5 \ 3 \ 2025).
2. محمد عبدالله العلي, المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لمؤسسات التعليم في مواجهة الإرهاب (دولة الامارات العربية المتحدة نموذجًا), تريندز للبحوث والاستشارات, 2020, https://trendsresearch.org , تاريخ الزيارة (12 \ 3 \ 2025) .